

توظيف الفوائض المالية للدول الإسلامية

أ.د / حاتم القرنشاوى (*)

تمهيد:

لا شك أن فرص الاستثمار والتوظيف في البلاد الإسلامية على امتدادها تبدو أكبر من الاستثمار الفعلي المحقق في هذه البلاد، سواء توصلنا لذلك بتحليل الموارد والإمكانات أم بالتدقق الاستثماري من دول إسلامية وغير إسلامية أو بتحليل هيكل واردات وصادرات هذه الدول والذي يفصح عن مجالات عديدة لتعميق تصنيع الصادرات أو لرفع درجات الإشباع من الإنتاج المحلي لبعض الواردات.

وفي ذات الوقت فإن وجود نماذج عديدة لدول إسلامية تمكنت من تحقيق قفزات معتبرة في معدلات نموها واستمرارية النمو تؤكد مرة أخرى إمكانية إضافة نماذج جديدة باستمرار.

ومع ذلك وكما سبق أن أشير فإن الفجوة بين الممكن والمحقق في ظل الوفرة النسبية في العالم الإسلامي لعناصر التنمية من موارد طبيعية ومالية وبشرية تبدو باعثة على الأمل بقدر ما قد تثير لدى البعض مشاعر الإحباط.

وسنعرض هذا البحث بصورة موجزة محاولة للإجابة على تساؤل رئيس يتعلق بقدرة الدول الإسلامية على توليد الفائض من ناحية واستيعابه كمجموعة إسلامية من ناحية أخرى.

ويلي ذلك إشارة لأهم التطورات في مجال الصناعة المالية الإسلامية باعتبارها مؤشرا على جزء من حجم الفوائض المالية وليس كلها. ونخلص بعد ذلك إلى طرح عدد محدود من التوجهات المطلوبة لتعظيم الاستفادة من الفوائض المالية المتاحة لما يحقق تعظيم العائد الخاص والعام عليها للعالم الإسلامي ككل.

(*) العميد الأسبق لكلية التجارة - جامعة الأزهر.

هل لدى الدول الإسلامية فوائض مالية وقدرات استيعابية؟

قد تبدو الإجابة على هذا التساؤل ضرباً من البدهيات فالشائع عند الدول الإسلامية - باستثناء دول النفط - أنها دول فقيرة تعاني من العجز وليس لديها فائض وأنها طاردة للاستثمار في كثير من الحالات. ولكن نظرة تحليلية إلى تصنيف هذه الدول طبقاً لمستويات الدخل من ناحية إلى موقعها بالنسبة للمديونية الخارجية وإلى موقف الاستثمار الأجنبي المباشر فيها قد يسهم في تعديل الصورة إلى حد ما.

فطبقاً لتصنيف الدول الإسلامية تبعاً لمستويات الدخل الفردي والذي يوضحه الجدول رقم (١) تقع ٢٤ دولة بنسبة ٤٨٪ من الدول الإسلامية في نطاق الدول ذات الدخل المنخفض والذي يقل عن ٧٦٥ دولاراً سنوياً للفرد و ١٦ دولة ضمن نطاق الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والذي يتراوح بين ٧٦٦ - ٣٠٣٥ دولاراً للفرد سنوياً وذلك بنسبة ٣٢٪ من مجموع الدول الإسلامية المصنفة، بينما تقع خمس دول ضمن نطاق الدخل المتوسط الأعلى والذي يتراوح بين ٣٠٣٦ - ٩٣٨٥ دولاراً للفرد. وتحتل خمس دول إسلامية مكانها في فئة الدخل العالي الذي يتجاوز ٩٣٨٦ دولاراً للفرد وذلك بنسبة ١٠٪ من إجمالي الدول الإسلامية المصنفة. ومؤدى هذا أن ما يتجاوز نصف الدول الإسلامية يقع في نطاق الدخل المتوسط والعالي بنسبة ٥٢٪ من إجمالي الدول الإسلامية المصنفة.

جدول رقم (١): توزيع الدول الإسلامية تبعاً لمتوسط دخل الفرد:

الدخل	مجموع الدول
دول ذات دخل منخفض (منخفض)	الكامبيون - الصومال - السودان - أوغندا - بنين - بوركينا فاسو - الكاميرون - تشاد - جامبيا - غينيا - غينيا بيساو - مالي - موريتانيا - النيجر - نيجيريا - السنغال - سيراليون - أفغانستان - بنجلادش - باكستان - كرجستان - تاجيكستان - أوزبكستان - اليمن.
دول ذات دخل متوسط (منخفض)	إندونيسيا - ألبانيا - أذربيجان - البوسنة والهرسك - كازاخستان - تركمانستان - إيران - العراق - الأردن - سوريا - فلسطين - الجزائر - مصر - جيبوتي - المغرب - تونس.
دول ذات دخل متوسط (مرتفع)	ماليزيا - لبنان - عمان - المملكة العربية السعودية - ليبيا.
دول ذات دخل مرتفع	بروناي - البحرين - الكويت - قطر - الإمارات.

المصدر : Worl Ban (2005 Globa Developmen Finance Worl bank Washington D.C

ومن ناحية أخرى فإن تحليل موقف الدول الإسلامية من حيث المديونية الخارجية كما هو موضح في الجدول رقم (٢)، يشير إلى أن عدد الدول الإسلامية التي تعاني من مديونية خارجية حادة من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط تصل إلى ١٦ دولة من إجمالي الدول المصنفة، بينما يصل عدد الدول التي تتحمل مديونيات بسيطة إلى ١٤ دولة وذلك بين الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط بينما يصل عدد الدول التي تصنف مديونياتها الخارجية بأنها عادية إلى ١٢ دولة منها ٩ دول من ذوى الدخل المنخفض ومؤدى هذا أن الدولة الإسلامية التي تواجه مديونيات خارجية بسيطة أو معتدلة يصل إلى ٦٢٪ من الدول الإسلامية ذات المديونية الخارجية. ورغم أن عدم توافر الدين الخارجى لا يعنى بالضرورة أن الدولة لم تحاول الحصول عليه أو تمكنت من

الاستعاضة عنه بالاستثمار الداخلي أو مصادر التمويل الداخلية - وقد يكون نتيجة رفض الممولين فتح تلك الدول التسهيلات المطلوبة - إلا أن الأمر لا ينفي جانبا إيجابيا يتمثل في قدرة هذه الدول على الاستمرارية.

جدول رقم (٢) : توزيع الدول الإسلامية طبقا لمستوى المديونية	
تشاناد - كومروس - جامبيا - غينيا - غينيا بيساو - سيراليون - الصومال - السودان - تاجيكستان	دول ذات مديونية حادة دخل منخفض
غانا - إندونيسيا - الأردن - كازاخستان - لبنان - سوريا - تركيا	دول ذات مديونية حادة دخل متوسط
بنين - بوركينافاسو - الكاميرون - موريتانيا - النيجر - نيجيريا - باكستان - أوغندا - أوزبكستان	دول ذات مديونية عادية دخل منخفض
ماليزيا - تونس - تركمانستان	دول ذات مديونية عادية دخل متوسط
بنجلادش - مالي - موزمبيق - السنغال - اليمن	دول ذات مديونية بسيطة دخل منخفض
ألبانيا - الجزائر - أذربيجان - البوسنة والهرسك - جيبوتي - مصر - إيران - المغرب - عمان	دول ذات مديونية بسيطة دخل متوسط

المصدر : Worl Bank 2005 Globa Developmen Finance Worl bank Washington D.C

ولاستكمال استعراض المؤشرات المرتبطة بتحركات رؤوس الأموال دوليا يقدم الجدول رقم (٣) لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الإسلامية خلال أعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٤ .

وتشير البيانات المتاحة في الجدول إلى أمرين أولهما، التقلبات السنوية الواضحة في تدفقات الاستثمار لكل بلد على حدة من ناحية - رغم الاتجاه الصعودي لتدفقات الاستثمار إلى الدول النامية بصورة عامة خلال الفترة - كما تشير البيانات أيضا إلى الثبات النسبي لنصيب الدول الإسلامية من إجمالي التدفقات والذي يدور حول ١٦٪ .

جدول رقم (٢):

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول الإسلامية
فى الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٤ م وإجمالي التدفقات للدول النامية

(القيمة بالمليون دولار)

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	البلد
٨٨٢	٦٣٤	١٠٦٥	الجزائر
١٢٥٣	٢٣٧	٦٤٧	مصر
١٣١	١٤٣	١٤٥	ليبيا
٨٥٣	٢٣١٤	٤٨١	المغرب
١٥١١	١٣٤٩	٧١٣	السودان
٦٣٩	٥٨٤	٨٢١	تونس
٦٠*	٤٥	١٤	بنين
٣٥*	٢٩	١٥	بوركينافاسو
١٠٠*	٧٩	٣٠	غينيا
٥*	٤	٤	غينيا بيساو
١٨٠*	١٣٢	٢٤٤	مالي
٣٠٠*	٢١٤	١١٨	موريتانيا
٢٠*	١١	٢	النيجر
٢١٢٧	٢١٧١	٢٠٤٠	نيجيريا
٧٠*	٥٢	٧٨	السنغال
٥	٣	٢	سيراليون
٣٣*	١١	٤	جيبوتي
٣٠*	٢٢	٢٠	إريتريا
١٣٢*	٣٣٧	٣٤٨	موزمبيق
٩*	الصومال
٢٣٧	٢١١	٢٠٣	أوغندا
٨٦٥*	٥١٧	٢١٧	البحرين
٥٠٠*	٤٨٢*	٥٤٨*	إيران
٣٠٠*	٥*	(٢)	العراق
٦٢٠	٤٢٤	٦٤	الأردن

تابع جدول رقم (٢)

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	البلد
-٢٠	-٦٧	٧	الكويت
٢٨٨-	٣٥٨	٢٥٧	لبنان
-١٨	٥٢٨	٢٦	عمان
..	..	(٥)*	فلسطين
٦٧٩*	٦٢٥*	٦٢٤	قطر
١٨٦٧	٧٧٨	٤٥٣	السعودية
١٢٠٦	١٠٨٤	١٠٣٠	سوريا
٢٧٣٣*	١٧٥٣*	١٠٦٣*	تركيا
٨٤٠*	٣٠*	١٣٠٧*	الإمارات
-٢١*	٦*	١٠٢*	اليمن
١*	٢*	١*	أفغانستان
٤٦٠*	٢٦٨	٥٢	بنجلادش
٩٥٢	٥٣٤	٨٢٣	باكستان
١٠٣	٢٠٠٩	١٠٣٥	بروناي
١٠٢٣	-٥٩٧	١٤٥	اندونيسيا
٤٦٢٤*	٢٤٧٣	٣٢٠٣	ماليزيا
٤٢٦*	١٧٨	١٣٥	ألبانيا
٤٩٧*	٣٨١	٢٦٥	البوسنة والهرسك
٤٧٦٩*	٣٢٨٥	١٣٩٢	أذربيجان
٤٢٦٩*	٢٠٨٨	٢٥٩٠	كازاخستان
٧٧*	٤٦	٥	كارجستان
٢٧٢*	٣٢	٣٦	تاجيكستان
١٥٠*	١٠٠	١٠٠	تركستان
١٤٠*	٧٠	٦٥	أوزبكستان
٢٣٢٢٢٧	١٦٦٢٢٧	١٥٥٥٢٨	إجمالي الدول النامية

المصدر: UNCTA 2005 World Investment Report Transnational Corporations and the International

Organization of Transnational Corporations United Nations, New York and Geneva, 2005

جدول رقم (٤)

مؤشرات ترتيب الدول من حيث

تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الداخل الفعلية والقدرة المحتملة

القدرة المحتملة				فعلي					البلد
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٨٠	٧٨	٩٥	١٠١	٤٢	٥٠	٥٥	٦٧	٨٥	ألبانيا
٧١	٧٤	٧٧	٨٢	٩٥	٩٢	٩٦	١٠٣	١١٠	الجزائر
٨٢	١٠٠	١٠٧	١٢٤	١	٣	١٣	٣٥	١٠	أذربيجان
٢٩	٢٨	٣٠	٣٣	٢٧	٥٦	٧٥	٥٥	٤٣	البحرين
١١٥	١١٣	١١٧	١٠٧	١٢٢	١٣٢	١٢٧	١٢٧	١٢٥	بنجلادش
١٣٤	١٣٣	١٣٣	١٣٤	٩٧	١٠١	٩٧	٨٧	٩٥	بنين
٤٥	٤٤	٧٢	٣٧	٣	٢	٥	٧	٧	بروناي
١٢٩	١٢٩	١٢٨	١٢٧	١١٥	١٢١	١٢٢	١٢٤	١٢١	بوركينافاسو
١١٠	١١١	١١٤	١١٦	١٣٧	١٣٧	١٣٦	١٣٣	١٣٤	الكاميرون
٣٨	٤١	٤٤	٤٤	٤٥	٤٢	٥٠	٥٧	٥٢	الصين
٧٥	٧٣	٧٢	٧٠	١٠٨	١٢٤	١١٦	١١٢	١٠٦	مصر
١٢٤	١١٩	١١٩	١١٩	٨٥	١٠٤	١٢٤	١١٦	١١٢	غينيا
٩٤	٨٦	٧٣	٧١	٣١	٢٨	١٩	١٩	٢١	جيانا
٩١	٨٧	٨٢	٧٧	١٣٦	١٣٩	١٣٩	١٣٨	١٣٨	اندونيسيا
٥٧	٥٩	٥٩	٥٧	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٢	١٣٣	إيران
٦٠	٦١	٦٠	٦٠	٤٨	٧٩	٥٧	٥٠	٣٧	الأردن
٥٩	٦٤	٧٤	٨٤	١١	٧	١١	١٣	٢٣	كازاخستان
٤١	٣٨	٣١	٣١	١٣٨	١٣٨	١٣٧	١٣٤	١٢٩	الكويت
١١١	١٢٠	١١٨	١١٧	٧٧	١٠٥	١٣٤	١٠٨	٦٦	كيرجستان
٦٤	٦٠	٥٧	٤٩	٩٠	٩١	٩٨	٩٩	١٠١	لبنان
٣٤	٣٧	٣٦	٤٢	١١٦	١٣٣	١٣١	١٣٥	١٣٥	ليبيا

تابع جدول رقم (٤):

القدرة المحتملة				فعلي					البلد
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٣٥	٣٢	٣٢	٣٠	٥٦	٧٧	٧٤	٧١	٥١	ماليزيا
١١٢	١١٦	١٢٢	١١١	٣٧	٣٣	٣٣	٨٠	١٠٥	مالي
٨٧	٩٢	٩٢	٩٥	٦٥	٣٥	٥٩	٥٤	١٠٠	المغرب
٩٨	١٠١	١١١	١٢٠	٢٣	١٢	٢١	٢٣	٢٧	موزمبيق
١٣٠	١٢٨	١٢٩	١٢٣	١٢٨	١٢٣	١٢٣	١٢٢	١٣٠	النيجر
٩٧	٩٧	٩٠	٩٠	٤٤	٤١	٦٠	٧٢	٨٢	نيجيريا
٥٣	٥٢	٥١	٥٥	١١٠	٩٣	١١٥	١١٣	١٢٦	عمان
١٢٥	١٢٧	١٣١	١٣٠	١٠٢	١١٣	١١٨	١٢٠	١١٧	باكستان
٧	٦	١٣	١٨	٦٣	٦٦	٨٦	١٠١	٩٧	قطر
٣١	٣١	٢٩	٢٨	١٢١	١٣٠	١٣٠	١٣١	١٣٢	السعودية
١٠٧	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠١	١١٠	١٠٥	٩٣	٩٠	السنغال
١٣٩	١٣٩	١٤٠	١٤٠	١٣١	١٢٦	٨٨	٨٦	٩١	سيراليون
١١٦	١١٨	١٢١	١٢٥	١٨	٢٤	٤١	٥٨	٦٢	السودان
٨٨	٨٥	٩١	٨٩	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	سورينام
٩٥	٩٣	٨٥	٨٣	٣٩	٤٣	٤٧	٥١	٥٧	سوريا
١٢٧	١٣٤	١٣٧	١٣٧	١٩	٨٧	٨٥	٩٤	٨٨	تاجيكستان
٦٧	٦٨	٦٨	٦٩	٦٧	٦٤	٦٤	٧٨	٦٩	تونس
٧٢	٧٠	٧٩	٧٣	١١١	١٠٦	١١٠	١١١	١٢٤	تركيا
١٠٨	١٠٢	١٠٥	١٠٣	٥٤	٦٠	٦٩	٧٩	٨٠	أوغندا
٢٢	٢٢	٢٢	٢٣	١٠٤	٩٥	١٠٧	١٣٦	١٣٦	الإمارات
١١٧	١٢١	١٢٤	١٢١	١٠٥	١١٤	١٢٠	١١٨	١١٥	أوزبكستان

UNCTA (2005 World Investment Report Transnational Corporations and

المصدر:

The Internationalization of Transnational Corporations United Nations, New York and Geneva, 2005

ويعرض الجدولان أرقام (٤) و (٥) مؤشرات أداء الدول الإسلامية في مجال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو يقارن بين الأداء الفعلي والقدرات المتوقعة للدول الإسلامية خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤، ويعكس هذا الجدول التفاوت بين المحقق والمقدر في أغلب الدول الإسلامية والذي أبرزه تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTA حيث أشار إلى أن ٣٩٪ من الدول الإسلامية الداخلة في المقارنة كان أداءها أقل كثيراً من الممكن Unde Performer وأن ٢٢٪ منها حققت أقل من المتوقع Belo Potentia، في حين حقق ٢٧٪ أداء يتجاوز المتوقع و ١٢٪ نجحت في أن تكون في مقدمة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٣^(١).

جدول رقم (٥)

مؤشرات ترتيب الدول الإسلامية من حيث

تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الداخل والقدرة المحتملة

انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي	ارتفاع مستوى الاستثمار الأجنبي	
أقل من الإمكانيات إيران - الأردن - الكويت - لبنان - ليبيا - ماليزيا - عمان - السعودية - الإمارات	المتقدمون البحرين - بروناي - كازخستان - قطر - تونس	ارتفاع القدرة المحتملة على جذب الاستثمار
متأخرون الجزائر - بنجلادش - بنين - بوركينا فاسو - الكاميرون - مصر - جيانا - اندونيسيا - كرجستان - النيجر - باكستان - سيراليون - تاجيكستان - تركيا - أوزبكستان - اليمن	أقل من الإمكانيات ألبانيا - أذربيجان - جامبيا - جيانا - المغرب - موزمبيق - نيجيريا - السودان - سوريا - أوغندا	انخفاض القدرة المحتملة على جذب الاستثمار

المصدر : UNCTA (2005 World Investment Report Transnational Corporations and

The Internationalization of Transnational Corporations United Nations, New York or Geneva, 2005

(1) UNCTA (2005 World Investment Report Transnational Corporations and

The Internationalization of Transnational Corporations United Nations, New York or Geneva, 2005

ومن ناحية أخرى فإن البيانات المتاحة عن المشروعات الجديدة gree fiel كما هو موضح فى الدول رقم (٦) والتي أنشئت عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر تشير إلى التواضع الكبير فى نصيب الدول الإسلامية من هذه المشروعات والتي بلغ إجمالها فى الدول الإسلامية عام ٢٠٠٤ عدد (٧٥٩) مشروع تمثل نسبة ١٦٪ من إجمالى المشروعات التي أقيمت فى العالم النامى فى ذات العام والتي تصل إلى ٤٧٥٨ مشروعاً. كما تبلغ عدد مشروعات الدول الإسلامية فى مرحلة التحول الاقتصادى ١٠٣ مشروع تمثل ١١٪ من إجمالى المشروعات فى الدول التي تمر بذات المرحلة.

جدول رقم (٦)

المشروعات الجديدة في الدول الإسلامية في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٤

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	البلد	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	البلد	
١١	١٥	٤	الأردن	١٩	٢١	١٥	الجزائر	
١٩	٧	٤	الكويت	٣٢	٤٠	٢٣	مصر	
٢٣	٢٠	٨	لبنان	٧	٤	٢	ليبيا	
١٤	١١	١٠	عمان	٣٢	٣٥	٢٣	المغرب	
٢٦	٢٢	١٤	قطر	٥	١٠	٣	السودان	
٣٧	٣٢	٢١	السعودية	٩	١٥	٨	تونس	
٦	٨	٢	سوريا	..	١	..	بنين	
٦٤	٦٩	٤٦	تركيا	١	١	..	بوركينافاسو	
١٥٦	١٤٦	٨٨	الإمارات	٣	٢	٤	غينيا	
٤	٦	٢	اليمن	..	١	..	غينيا بيساو	
٤	٦	٢	أفغانستان	١	٢	١	موريتانيا	
٧	١٧	٩	بنجلاديش	..	١	..	النيجر	
١٧	٢٣	١٣	باكستان	١٨	٢٥	١٧	نيجيريا	
٢	٢	١	بروناي	٣	٢	٢	السنغال	
٥٩	٦٠	٣١	اندونيسيا	..	٤	..	سيراليون	
١٢٥	١٨٣	٧٩	ماليزيا	١	١	٢	الكامبيون	
٧	١٠	١٢	ألبانيا	١	تشاد	
١٨	٢٨	١٥	البوسنة والهرسك	١	١	..	إريتريا	
٢٥	٢٥	٩	أذربيجان	٤	٥	٢	موزمبيق	
٣٠	٣٦	٦	كازاخستان	١	الصومال	
١	٦	..	كارجستان	٥	٥	٢	أوغندا	
٤	٦	..	تاجيكستان	١٥	٢٤	٢٤	البحرين	
٣	١٣	٥	تركمنستان	٢٣	٢٩	١٠	إيران	
١٥	٣٠	١٩	أوزبكستان	٥	٣٢	..	العراق	
٤٧٥٨	٤٤٤٦	٢٣٥٥	إجمالي الدول النامية					

المصدر: UNCTA (2005 World Investment Report Transnational Corporations and

The Internationalization of Transnational Corporations United Nations, New York and Geneva, 2005

وتؤكد البيانات المتاحة عن نسبة التكوين الرأسمالي الثابت للدخل المحلى الإجمالى لعديد من الدول الإسلامية خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ عن تراجع هذه النسبة^(١).

وهو ما يتفق بصورة عامة مع ما تشير إليه البيانات التى عرضت من المشروعات الجديدة التى ساهم بها الاستثمار الأجنبى المباشر فى هذه الدول، وعن التوجهات التى لا تدعم التراكم الاستثمارى السائد فيها. فى الوقت الذى حققت فيه دول أخرى معدلات تفوق المتوسطات العامة للدول النامية بل وبعض الدول المتقدمة.

ويؤكد هذا كله أن مجال التوظيف الاستثمارى المباشر فى الدول الإسلامية قادر على استيعاب نسب متزايدة من الفوائض المالية التى يتجه جانب غير قليل منها للتعامل فى أسواق المال الثانوية سواء فى الدول المتقدمة أو الأسواق الناشئة على حد سواء وأن ٣٩٪ من هذه الدول قد استطاعت أن تنضم لقائمة الدول الأكثر نجاحاً فى جذب الاستثمار المباشر بالفعل لعام ٢٠٠٣ وأن المجال متاح لسد الفجوة بين المحقق والمتوقع فى ٢٢٪ من هذه الدول على الأقل.

٣- التطورات المعاصرة فى مجال الصناعة المالية الإسلامية

مع تزايد وعى المسلمين بالتحديات العالمية المعاصرة والشعور بضرورة تأكيد هويتهم الحضارية المنبثقة من المفاهيم والقواعد الإسلامية فقد تنامت الصناعة المالية الإسلامية خلال السنوات القليلة الماضية بمعدلات نمو تفوق تلك المحققة فى الصناعة المالية على مستوى العالم .

ودون دخول فى تفاصيل كثيرة فإن المؤسسات المالية الإسلامية والتى بدأت خطواتها الفعلية المتواضعة فى السبعينات - أنشئ بنك ديبى الإسلامى فى عام ١٩٧٥م - فى البلدان الإسلامية وقد وصل عددها إلى ٢٨٤ مؤسسة تعمل فى ٣٨ دولة إسلامية وغير إسلامية ويصل حجم الأصول التى تديرها إلى ما يقرب من ٢٠٠ بليون دولار^(٢). وفى ذات الوقت يقدر حجم الودائع فى النوافذ الإسلامية فى البنوك التقليدية برقم مماثل.

1 - world Bank 2004 world Development Indicators CD-ROM

2 - Ishrat Hussein 2006 The Evolution of Islamic Finance: Sustaining Global Growth, speech Presented at a conference on "organized by oxford Islamic finance and dr Al- Isuthmar in Ditchly park Oxford United King doom "

ومن ناحية أخرى فإن صناديق التوظيف والاستثمار التي تخضع عملياتها لهيئات رقابة شرعية إسلامية قد وصل عددها إلى حوالي ٢٥٠ صندوقاً على مستوى العالم تدير أصولاً تصل إلى ٣٠٠ بليون دولار أمريكي^(١) في حين لم يتجاوز عددها عام ١٩٩٤ ثلاثة عشر صندوقاً وقدّر حجم الأصول التي تديرها عام ٢٠٠٣ بـ ٦,٣ بليون دولار^(١)، ولعل أحدث التطورات لفتاً للأنظار هو إصدار صكوك تلتزم ضوابط شرعية من جهات حكومية وشركات أعمال وصل عددها إلى ٣٧ إصداراً بقيمة تصل إلى ٨ بليون دولار أمريكي .

ويقدر بصورة عامة أن الصناعة المالية الإسلامية بمختلف روافدها تدير ما يصل إلى حوالي ٨٠٠ بليون دولار على مستوى العالم وبمعدل نمو سنوي متوقع خلال الفترة القادمة يتراوح بين ١٠-١٥٪^(٢). وغنى عن القول أن ما يوجه للصناعة المالية الإسلامية إنما يمثل جانباً من الفوائض المالية المتاحة في العالم الإسلامي وربما ليس جانبه الأكبر^(٤).

ويلخص الجدول رقم (٧) توزيع صناديق تملك الأسهم Equit Fund بين الدول المختلفة ويلاحظ أن هذا الجدول لا يضم الصناديق التي تعمل في مجال سوق العملات Currenc Fund- أو الصناديق التي تعمل في مجال التجارة Tradin Funds ورغم التركيز الكبير للصناديق في المملكة العربية السعودية إلا أن الشيء الواضح هو التواجد ليس في الدول الإسلامية فحسب بل في قارات العالم باستثناء استراليا وأمريكا الجنوبية.

ولعل التساؤل المطروح هو: إلى أي مدى أسهمت هذه المؤسسات والصناديق في عمليات التنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية وبما يتفق مع الرؤية الإسلامية للمال باعتباره أداة للتنمية وباعتبار مسئوليته الاجتماعية في تحقيق الرفاهية لملاكه المباشرين والمجتمع الإسلامي ككل. ورغم عدم وجود إحصاءات تحليلية محدثة ودقيقة عن مجالات التوظيف التي اتجهت إليها الصناعة المالية الإسلامية خلال العقود الماضية وحتى السنوات القريبة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فإن الدراسات المتاحة تشير إلى الأنماط التالية :

- 1 - Ishrat Hussein 2006 The Evolution of Islamic Finance: Sustaining Global Growth, speech Presented at a conference on "organized by oxford Islamic finance and dr Al- Istithmar in Ditchly park Oxford United King doom
- 2 -Ishrat Hussein 2006 The Evolution of Islamic Finance: Sustaining Global Growth, speech Presented at a conference on "organized by oxford Islamic finance and dr Al- Istithmar in Ditchly park Oxford United King doom
- 3 - Ishrat Hussein 2006 The Evolution of Islamic Finance: Sustaining Global Growth, speech Presented at a conference on "organized by oxford Islamic finance and dr Al- Istithmar in Ditchly park Oxford United King doom

(٤) تقدر بعض الدراسات أن رؤوس الأموال النازحة من منطقة الخليج تصل إلى ٨٠٠ بليون دولار

عدد الصناديق	الدولة
٦٩	المملكة العربية السعودية
٢٠	ماليزيا
١٦	الإمارات العربية المتحدة
١٠	المملكة المتحدة
١٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٩	البحرين
٨	الكويت
٧	سنغافورة
٤	قطر
٢	سويسرا
٢	جنوب أفريقيا
٢	كندا
١	ألمانيا
١	بروناي
١	أيرلندا

المصدر: www.failaka.com

إن الجانب الرئيس من توظيفات البنوك الإسلامية اتجه إلى تمويل التجارة والنشاط قصير الأجل باستخدام صيغة المرابحة للأمر بالشراء وهو ما يسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية لكن لن يؤدي بذاته لإحداث تغييرات ذات طابع هيكلي في اقتصاديات الدول الإسلامية والذي يرتبط بدوره بصيغ المشاركة على تعددها وغيرها من الصيغ التي ترتبط مباشرة بالنشاط الإنتاجي في آجاله الزمنية المتنوعة.

فيما يتعلق بالصناديق المتوائمة مع الشريعة الإسلامية فقد اتجه معظمها وباستثناءات قليلة للتعامل في أسواق الأوراق المالية - مع الالتزام بضوابط شرعية مثل استبعاد

الأوراق التي تخص الأنشطة المحرمة إسلامياً أو التي يسود الشركات العاملة في غيرها التمويل الربوي وفي ذات الوقت انجبه جانب منها كذلك لتمويل أنشطة مباحات واتسم التوزيع الجغرافي لهذه التوظيفات بالتركيز الشديد في أسواق الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان وبعض الأسواق الناشئة في جنوب شرق آسيا ويتوجه نحو أوراق مالية في قطاعات بذاتها مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات وكان نصيب البلاد الإسلامية في هذه المحافظ ضئيلاً^(١).

واتسمت التوظيفات في تلك الفترة كذلك باتجاهات إلى ذوى اليسار Credi Wort من المستثمرين الأفراد مع توجيه اهتمام قليل للمستثمرين ذوى القدرات المتوسطة والبسيطة^(٢). وشهدت السنوات القليلة الماضية توجهات ينبغي تدعيمها في مجال توظيفات البنوك والصناديق الإسلامية والصناعة المالية الإسلامية عموماً يمكن إيجازها فيما يلي:

- * توجيه الاستثمار إلى قطاعات البنية الأساسية وإنشاء صناديق خاصة في بعض البلاد الإسلامية لهذا الشأن فضلاً عن مشاركة البنوك الإسلامية في هذا الشأن.
- * بدء نشاط إصدار صكوك التمويل والتي تتيح مع الالتزام بالضوابط الشرعية الفرصة الحقيقية لتفعيل العديد من الصيغ الشرعية المرتبطة بالنشاط الإنتاجي.
- * تزايد نسب التوظيف في أسواق المال في البلاد الإسلامية ذاتها نتيجة التطور المستمر في هذه الأسواق.

٤- ما المطلوب في المرحلة القادمة:

دونما مخاطرة بالدخول في مجال الأمنيات أو الأحلام الطيبة وفي نطاق البناء على ما تم وتعظيم الاستفادة من البنية المتاحة في الصناعة المالية والإسلامية وامتدادها الجغرافي وتنوع موارد ونمو أسواق العالم الإسلامي فإن المطروح لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للدول الإسلامية يمكن إيجازه فيما يلي:

1 - Osman Ahmed 2001, Islamic Equity Funds: The Mode Of Resource Mobilization and placement. Islamic development Bank, Islamic Research and Training Institute, Background paper, pp57

2 - Osman Ahmed 2001, Islamic Equity Funds: The Mode Of Resource Mobilization and placement. Islamic development Bank, Islamic Research and Training Institute, Background paper, pp58

أولاً: تحقيق درجات متزايدة من توظيف الفوائض المالية الإسلامية في أنشطة إنتاجية مباشرة داخل هذه الدول بما يؤدي لنمو الإنتاج واتساع الأسواق وبصورة تسمح بمزيد من درجات التكامل الإنتاجي والتجاري بين هذه الدول آخذين في الاعتبار مواقعها الجغرافية وتكاليف النقل .

ثانياً: الاستثمار المباشر أو التملك والاستحواذ الكلى أو الجزئى لأنشطة ومجالات في الدول المتقدمة -تتصف فضلاً عن مشروعيتها - بإمكانيات تعميق المعرفة الفنية في الدول الإسلامية أو التكامل الإنتاجي مع أنشطتها أو تسيح فرصاً لزيادة نصيب صادرات الدول الإسلامية لتلك الدول أو خفض تكلفتها وراتبها.

ثالثاً: توجيه مزيد من التمويل للفرص الاستثمارية المدروسة داخل الدول الإسلامية في قطاعات النشاط الصغير والمتوسط حيث تعاني هذه القطاعات من قصور التمويل وتحتاج لتوظيف الصيغ الإسلامية مثل المضاربة والاستصناع والمشاركات المتناقصة وغيرها لتنميتها.

رابعاً: تنوع قاعدة النشاط الاقتصادي الذي يتم توظيف فائض بعض الدول فيه بما يتسع لأنشطة أخرى ذات ربحية متوقعة جيدة بالإضافة للنشاط العقاري الذي يسود توجيهات جانب هام من توظيفات الفوائض لبعض الدول حالياً.

خامساً: إنشاء صناديق تخصص في عمليات رأس المال المخاطر وذات رؤس أموال تسمح لها بالدخول بفاعلية في عمليات الخصخصة الدائرة حالياً في الدول الإسلامية .

سادساً: قد يقترح أن يتم تشكيل كيان منبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي أو غيرها من الكيانات الإسلامية الدولية يتولى إعداد دراسات عن فرص الاستثمار في الدول الإسلامية وتقديم نماذج للمشروعات الناجحة ويكون نقطة اتصال لعرض المشروعات الإنتاجية المطروحة للخصخصة أو التي في حاجة لإعادة هيكلة وقد يتولى هذا الكيان عمليات التسويق على أسس اقتصادية لهذه الفرص بحيث

يتوافر له التمويل الذاتى ويحقق فائضا يمكن أن يسهم به كنواة استثمارية لبعض المشروعات التى يتولى الترويج لها على غرار هيئة التمويل الدولى IFC. وفى هذا كله فإنه لابد من التأكيد على أهمية الالتزام بمعايير الأداء الاقتصادى السليم وبما يحقق التوازن المنشود بين صالح المستثمر الفرد والمؤسسى وصالح المجتمع الإسلامى ككل.
